الشرح المختصر على

المنظومة البيقونية

في مصطلح الحديث

جمع وترتيب : كريم إمام

شـــرحُ

المنظومةِ البيقونيةِ

المختصـــرُ

جمعُ وَترتيبُ

كـــريمِ إمـــــامٍ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ / ٢٠٢٣م

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ والصلاةُ والسلامُ علىٰ أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ، سيِّدِنا محمَّدٍ ﷺ؛ وبعد:

لا يخفي علىٰ أيِّ طالبِ علمٍ أهميةُ دراسةِ علمِ مصطلحِ الحديثِ، وإنَّ المنظومةَ البيقونيةَ في علمِ مصطلحِ الحديثِ؛ كتبَ اللهُ لها القبولَ والانتشارَ، لذلك أقبلَ عليها العلماءُ بالشرحِ والطلابُ بالمذاكرةِ، ولأجلِ أنَّها كتبَتْ بطريقةٍ مختصرةٍ فكانَ الأفضلُ والأولىٰ أنْ يكونَ الشرحُ والتعليقُ عليها مختصرًا.

لذا استعنْتُ باللهِ ودوَّنْتُ هذه التعليقاتِ اليسيرةَ، وجمعْتُ المادَّةَ من كتبِ علمائِنا الأفاضلِ معَ التصرفِ اليسيرِ.

واللهَ أسألُ الإخلاصَ والقبولَ.

أخوكم كريمُ إمامِ
مسلمٌ، سنيٌّ، مصريٌّ
لا أنتمي لأيِّ حزبٍ أو جماعةٍ
مهتمٌّ بالعقيدةِ ومقارنةِ الأديانِ
للتواصلِ واتس آب
+٢٥٥٧٦٦٩٩٠٠٤٤

أولاً: مدخلٌ مهمٌّ

البيقونيةُ:

البيقونيةُ: هي منظومةُ شعرٍ في مصطلحِ الحديثِ للشيخِ عمرَ بنِ محمَّدِ بْنِ فتوحٍ الدمشقيِّ البيقونِيِّ الشافعيِّ، وقيلَ: اسمُه طه بنُ محمدٍ، وهو عالمٌ في الحديثِ، وأصوليٌّ، وله كتابُ «فتحِ المغيثِ» في الحديثِ، وقدِ اشتهرَ بهذه المنظومةِ.

الكتبُ التي شرحَتْها:

شرحَها علماءُ كثرٌ، ومنهم:

الشيخُ سعدٌ الحميدُ يعدُّ شرحُه من أخصرِ الشروحِ.

الشيخُ محمَّدُ بنُ عبدِ الباقي الزرقانِيُّ المالكيُّ.

الشيخُ محمودُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ الدائمِ الشهيرُ بنشابة.

الشيخُ ابنُ عثيمينٍ رَحِمَهُ اللهُ.

الشيخُ طارقُ بنُ عوضِ اللهِ.

الشيخُ عبدُ الكريمِ الخضيرِ.

علمُ مصطلحِ الحديثِ:

مصطلحُ الحديثِ: هو علمٌ يعرفُ به أحوالُ الراوي والمرويِّ مِنْ حيثُ القبولُ والردُّ.

أهمِّيَّةُ علمِ مصطلحِ الحديثِ:

* تنقيةُ الأحاديثِ الصحيحةِ مِنَ الضعيفةِ لِيتمكَّنَ مِنْ الاستدلالِ بها، لذلكَ قالَ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ: لولا الإسنادُ لقالَ كلُّ أحدٍ ما قالَ.

وهذا العلمُ لا يوجدُ في أيِّ ملَّةٍ أخرىٰ، لذلكَ قالَ المستشرقُ اليهوديُّ «مرجيوتُ»: لِيفخرِ المسلمونَ بعلمِ حديثِهم.

مكوناتُ الحديثِ:

ينقسمُ إلىٰ:

١- **السندُ** أو (الإسنادُ): هو سلسلةُ الرواةِ الموصلةُ إلىٰ المتنِ.

٢- **المتنُ**: هوَ ما انتهىٰ إليه السندُ من كلامٍ.

أقسامُ الحديثِ المرفوعِ:

١- **حديثٌ متواترٌ**: هو ما رواه جمعٌ عن جمعٍ يصعبُ توافقُهم علىٰ الكذبِ.

٢- **حديثُ آحادٍ**: هو ما انعدمَتْ فيه شروطُ المتواترِ.

العملُ بالحديثِ الآحادِ:

إذا كانَ ضعيفًا لا يعملُ به، وإذا كانَ صحيحًا يفيدُ العلمَ، ويعملُ به سواءً في العقائدِ أو العباداتِ أو غيرِه عندَ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ.

الفرقُ بينَ الحديثِ والأثرِ والخبرِ والحديثِ القدسيِّ:

الحديثُ: كلُّ ما أضيفَ إلىٰ النبيِّ مِنْ قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ.

الأثرُ: يختصُّ بما أضيفَ إلىٰ مَنْ دونَ الرسولِ (مِنَ الصحابةِ أو التابعينَ أو مَنْ بعدَهم).

الخبرُ: يعمُّ الحديثَ والأثرَ. وقد يطلقُ الخبَرُ علىٰ ما أضيفَ للرسولِ بالتقييدِ؛ مثلَ أنْ يقالَ: وفي الأثرِ عنِ النبيِّ ﷺ.

الحديثُ القدسيُّ: ما رواه النبيُّ ﷺ عن ربِّه - تعالىٰ -، ويسمَّىٰ أيضًا (الحديثَ الربانِيَّ) و(الحديثَ الإلهيَّ).

تنبيهٌ:

مِنْ أهلِ العلمِ مَنْ جعلَ الأثرَ أشملَ وأوسعَ، فجعلَه يشملُ كلَّ ما جاءَ عن النبيِّ - ﷺ -، أو الصحابةِ - رضي الله عنهم -، أو التابعينَ - رحمَهم اللهُ -، والأمرُ في هذا واسعٌ.

شروطُ صحَّة الحديثِ عندَ المحدِّثينَ:

يشترطونَ لصحَّةِ الحديثِ خمسةَ شروطٍ:

الشرطُ الأولُ: اتصالُ السندِ: وهوَ أنْ يكونَ كلُّ راوٍ في السندِ قد أخذَ الحديثَ عن الراوي قبلَه (شيخِه) مباشرةً، إلىٰ أنْ يصلَ السندُ إلىٰ نهايتِه. فلهذا وجودُ انقطاعٍ في سلسلةِ السندِ يضعفُه ويخرجُه عنْ حدِّ الصحةِ.

الشرطُ الثاني: أنْ يكونَ كلُّ راوٍ في السندِ قد تحقَّقَتْ عدالتُه؛ بأنْ يكونَ مسلمًا موثوقًا بدينِه وتقواه.

الشرطُ الثالثُ: أنْ يكونَ كلُّ راوٍ في السندِ قدْ تحقَّقَ ضبطُه؛ وهوِ إنْ كانَ يحدِّثُ مِنْ حفظِه فيكونُ ممَّنْ ثبتَ أنَّه متقنٌ لما يحفظُ، وإنْ كانَ يحدِّثُ من كتابِه فيكونُ ممَّنْ عرِفَ بمحافظتِه علىٰ ما كتبَه عنْ شيوخِه؛ فلا تلحقه زيادةٌ ولا نقصانٌ.

الشرطُ الرابعُ: أنْ يكونَ الحديثُ سالمًا من الشذوذِ؛ فلا يخالفَ فيه راويه الجماعةَ، ومَنْ هو أرجحُ منه في الحفظِ، أو قواعدَ وأصولَ الدينِ العامَّةَ.

الشرطُ الخامسُ: أنْ يكونَ الحديثُ سالمًا من العلَّةِ، والعلةُ هيَ شيءٌ خفيٌّ يؤثِّرُ في صحةِ الحديثِ، ويعلمُها أكابرُ المحدثينَ،

مع أنَّه في الظاهرِ سليمٌ منها.

شروطُ صحةِ الحديثِ عندَ الفقهاءِ:

بعضُ الفقهاءِ يوافقونَ المحدثينَ علىٰ أنَّ الحديثَ بهذه الشروطِ الخمسةِ هو صحيحٌ، ولهذا نصَّ بعضُ أهلِ العلمِ أنَّ الحديثَ الذي توفَّرَتْ فيه هذه الشروطُ الخمسةُ؛ هو مجمعٌ علىٰ صحتِه.

قالَ ابنُ الملقنِ رحمه الله تعالى: «فالصحيحُ المجمعُ عليه:

ما اتصلَ إسنادُه بالعدولِ الضابطينَ، مِنْ غيرِ شذوذٍ ولا علَّةٍ» انتهىٰ. «المقنعُ» (١/ ٤٢).

وبعضُ الفقهاءِ رأوا أنَّ الحديثَ يصحُّ بدونِ شرطيْ نفيِ الشذوذِ والعلَّةِ، واكتفوا بالشروطِ الثلاثةِ الباقيةِ: (اتصالِ السندِ، وعدالةِ الرواةِ، وضبطِهم).

شروطُ صحَّةِ الحديثِ عندَ أهلِ الأهواءِ والبدعِ:

ولأنَّ النورَ واحدٌ والظلامَ متعدِّدٌ، كذلك الحقُّ واحدٌ والباطلُ مختلفٌ؛ فأهلُ البدعِ أيضًا مختلفون دائمًا في كلِّ شيءٍ، ومنها طرقُ تصحيحِ وتضعيفِ الحديثِ.

منهم من يجعلُ معيارَ التصحيحِ والضعيفِ موافقةَ المتنِ معَ ظاهرِ القرآنِ فقط، بغضِّ النظرِ عن السندِ، وهو الأساسُ.

ومنهم مَنْ يضعفُ ويصححُ طبقًا لعقلِه القاصرِ.

ومنهم مَنْ يجعلُ المعيارَ هو الرؤىٰ والأحلامَ.

ومنهم مَنْ يجعلُ مذهبَه العقديَّ هو المرجعَ، فيعتقدُ ثم يستدلُّ!

سببُ اختلافِ بعضِ المحدثينَ في تصحيحِ وتضعيفِ الحديثِ:

هناك بعضُ الأحاديثِ درجةُ الضعفِ فيها شديدةٌ، لذلكَ الحكمُ يكونُ عليها بإجماعِ المحدثينَ، ويوجدُ بعضُ الأحاديثِ الضعفُ فيها ليس بشديدٍ؛ لذلك تجدَ اجتهادَ المحدثينَ يتفاوتُ في الحكمِ عليها.

وأكثرُ اختلافِهم يكونُ علىٰ رجالِ السندِ؛ فَقَدْ يحكمُ علماءُ الجرحِ والتعديلِ علىٰ رجلٍ واحدٍ بأكثرَ مِنْ قولٍ؛ لأنَّ العلماءَ متفاوتونَ؛ فمنهم المعتدلُ ومنهم مَنْ يتشددُ ومنهم مَنْ يتساهلُ في الجرحِ والتعديلِ؛ مثالٌ:

- مثالُ **المعتدلِ**: أحمدُ بنُ حنبلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.
- مثالُ **المتشدِّدِ**: أبو حاتمٍ الرازيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.
- مثالُ **المتساهلِ**: ابنُ حبَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

واللهُ أعلمُ.

عددُ الأحاديثِ الصحيحةِ في كتبِ السنةِ كالبخاريِّ ومسلمٍ وغيرِهما:

ذُكِرَ مِنْ أعدادِ الأحاديثِ في الكتبِ المشهورةِ:

فعددُ أحاديثِ «صحيحِ البخاريِّ» بالمكررِ (٧٣٩٧) حديثًا، وبحذفِ المكرَّرِ (٢٦٠٢)، كما حرَّرَ ذلكَ الحافظُ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وعددُ أحاديثِ «صحيحِ مسلمٍ» بالمكررِ (٧٢٧٥) حديثًا، وبحذفِ المكررِ نحو (٤٠٠٠) حديثٍ.

وعددُ أحاديثِ «سننِ أبي داودَ» (٤٨٠٠) حديثٍ - غيرِ المراسيلِ -، انتخبَه مؤلِّفُه مِنْ خمسِمائةِ ألفِ حديثٍ.

وعددُ أحاديثِ «سننِ ابنِ ماجهْ» (٤٣٤١) حديثًا.

وعددُ أحاديثِ مسندِ الإمامِ أحمدَ بالمكررِ نحوُ (٤٠٠٠٠) حديثٍ، وبحذفِ المكررِ نحوُ (٣٠٠٠٠) حديثٍ.

انظرْ: «مصطلحَ الحديثِ» للشيخِ ابنِ عثيمينٍ (ص: ٤٧ - ٥٤).

وعددُ أحاديثِ «سننِ النسائيِّ» (٥٧٢٠) حديثًا تقريبًا.

وعددُ أحاديثِ «سننِ الترمذيِّ» (٣٩٥٦) حديثًا، عدا أحاديثَ كتابِ العللِ آخرَ الجامعِ.

ويقولُ أبو بكرٍ الأبهريُّ: جملةُ ما في «الموطَّأِ» مِنَ الآثارِ عن

النبيِّ ﷺ وعن الصحابةِ والتابعينَ (١٧٢٠) حديثًا، المسندُ منها (٦٠٠)، والمرسلُ (٢٢٢)، والموقوفُ (٦١٣)، ومِنْ قولِ التابعينَ (٢٨٥).

انظرْ: «تدوينَ السنةِ النبويةِ» (ص ٩٢).

أشهرُ كتبِ الحديثِ:

١- «موطَّأُ مالكٍ».
٢- «مسندُ أحمدَ».
٣- «صحيحُ البخاريِّ».
٤- «صحيحُ مسلمٍ».
٥- «سننُ أبي داودَ».
٦- «جامعُ الترمذيِّ».
٧- «سننُ النسائيِّ».
٨- «سننُ ابنِ ماجهْ».
٩- «سننُ الدارميِّ».
١٠- «السننُ الكبرىٰ» للبيهقيِّ.
١١- «صحيحُ ابنِ خزيمةَ».
١٢- «صحيحُ ابنِ حبَّانَ».
١٣- «مستدركُ الحاكمِ».
١٤- «الأحاديثُ المختارةُ» للمقدسيِّ.

الكتبُ المعاصرةُ التي حاولَتْ جمعَ الأحاديثِ الصحيحةِ بطريقةٍ مختصرةٍ:

قامَ الشيخُ صالحُ بنُ أحمدَ الشاميُّ، وهو مِنَ العلماءِ المعاصرينَ، بمشروعٍ هكذا؛ حيثُ عكفَ علىٰ ١٤ كتابًا هي أصولُ

السنَّةِ النبويَّةِ، وقامَ بحذفِ الأحاديثِ المكررةِ اصطلاحًا؛ يعني الحديثَ الذي رواه صحابيٌّ، وتكرَّرَ في هذه الكتبِ، قامَ بحذفِه، وبذلكَ اختصرَ الأحاديثَ في الأربعةَ عَشَرَ كتابًا من (١١٤,١٩٤) حديثًا إلىٰ (٢٨,٤٣٠) حديثًا فقط، ثُمَّ قامَ المؤلِّفُ بمعاودةِ الفحصِ مرةً أخرىٰ، ولَكِنْ لحذفِ الحديثِ المكررِ حقيقةً، وليس اصطلاحًا فقط؛ وبذلكَ اختصرَ الأحاديثَ مرةً أخرىٰ من (٢٨,٤٣٠) إلىٰ (٣,٩٢١) حديثًا فقط، هذا المختصرُ الذي أسماه «معالمَ السنةِ النبويةِ»، وهذا العملُ يختصرُ مئاتِ آلافٍ مِنَ الأحاديثِ.

مراتبُ الأحاديثِ مِنْ حيثُ الأصحُّ:

سبعةٌ، وهِيَ:

١- متفقٌ عليهِ «البخاريُّ ومسلمٌ».

٢- ثُمَّ البخاريُّ.

٣- ثُمَّ مسلمٌ.

٤- ثُمَّ ما كانَ علىٰ شرطِهما.

٥- ثُمَّ ما كانَ علىٰ شرطِ البخاريِّ.

٦- ثُمَّ ما كانَ علىٰ شرطِ مسلمٍ.

٧- ثُمَّ ما كانَ علىٰ شرطِ غيرِهما.

الجديدُ الذي يضيفُه المحدثونَ المتأخرونَ «المعاصرونَ»:

علماءُ الحديثِ وطلَّابُه في هذا العصرِ؛ ليسوا مطالبينَ باختراعٍ جديدٍ لم يسبقوا إليه في هذا العلمِ؛ وإنما الواجبُ والأمانةُ التي عليهم هي أنْ يستمرُّوا علىٰ منوالِ مَنْ سبقَهم، ببذلِ الجهودِ وتضافرِها؛ لتبليغِ السنةِ للناسِ، تبليغِ ألفاظِها، ومعانيها، والعملِ علىٰ نفيِ الزائفِ والدخيلِ عليها، وبيانِ المكذوبِ علىٰ النبيِّ ﷺ في ذلكَ؛ لِيعلمَه العامَّةُ مِنَ الناسِ، ومَنْ لا خبرةَ له بذلكَ.

ولهذا فمجالُ نشاطِهم يتجهُ نحوَ هذه المهمَّةِ:

- بإخراجِ المصنَّفاتِ الحديثيةِ المخطوطةِ إلىٰ عالمِ المطبوعاتِ بدقةٍ وعنايةٍ.

- وبتقريبِ هذا العلمِ إلىٰ الناسِ وبيانِه لهم، بما يناسبُ لغتَهم وحالَهم ووسائلَ التعليمِ المستجدةَ وطرائقَها.

- وتنقيةِ السنةِ مِنَ الدخيلِ عليها، والحكمِ علىٰ الأحاديثِ والأخبارِ، وخاصةً التي لم يسبقْ لأهلِ العلمِ كلامٌ فيها.

- والاستمرارِ في تحريرِ المسائلِ، وخاصةً التي ما زالَ الخلافُ قائمًا حولَها.

- والاجتهادِ في الدفاعِ عَنِ السنَّةِ وإزالةِ الشبهاتِ التي تثارُ حولَها.

فلذا عندَ الحكمِ علىٰ هؤلاء العلماءِ وبيانِ مقدارِهم لا يكونُ المعيارُ مدىٰ الجديدِ الذي أتوا به ولم يسبقوا إليه، وإنما المعيارُ هو مدىٰ الجهدِ الذي بذلوه في عمليةِ حفظِ كمالِ السنَّةِ وتبليغِها للناسِ بحسبِ حالِ هذا العصرِ ووسائِلِه.

«مقتبسٌ مِنْ موقعِ الإسلامِ سؤالٌ وجوابٌ».

ثانيًا:

متنُ المنظومةِ البيقونيةِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

١- أبـــدأُ بالحمـــدِ مُصَـــلِّيًا علـــىٰ
مُحمَّـــدٍ خَيـــرِ نبـــيٍّ أُرســـلَا

٢- وذِي مِـــن أقسَـــامِ الحـــديثِ عـــدَّة
وكُـــلُّ واحـــدٍ أتـــىٰ وحـــدَّه

٣- أوَّلُهـا «الصـحيحُ» وهـوَ مـا اتَّصَـلَ
إســـنادُهُ ولـــم يُشَـــذَّ أو يُعـــلَّ

٤- يَرْويـــهِ عَـــدْلٌ ضَـــابِطٌ عَـــنْ مِثْلِـــهِ
مُعْتَمَـــدٌ في ضَـــبْطِهِ ونَقْلِـــهِ

٥- وَ«الحسَـنُ» المعْـرُوفُ طُرْقًـا وغَـدَتْ
رِجَالُـــهُ لا كالصَّـــحيحِ اشْـــتَهَرَتْ

٦- وكُـلُّ مـا عَـنْ رُتبـةِ الحُسْـنِ قَصـرْ
فَهْـوَ «الضـعيفُ» وهـوَ أقْسَـامًا كُثُـرْ

٧- ومـا أُضـيفَ للنبـيِّ «المرْفـوعُ»
ومـا لتَـابِعٍ هُـوَ «المقْطـوعُ»

٨- وَ«المُسْـنَدُ» المُتَّصِـلُ الإسـنادِ مِـنْ
رَاويـهِ حتَّـىٰ المصْـطفىٰ ولـم يَـبنْ

٩- ومَـا بِسَـمْعِ كُـلِّ رَاوٍ يَتَّصِـل
إسْـنَادُهُ للمُصْـطَفىٰ فَـ«المُتَّصِـلْ»

١٠- «مُسَلْسَلٌ» قُلْ مَا عَلَىٰ وَصْفٍ أتَىٰ
مِثْـلُ أمَـا واللهِ أنْبـأَنِي الفتـىٰ

١١- كـذَاكَ قَـدْ حَدَّثَنِيـهِ قائِمـا
أوْ بَعْـدَ أنْ حَـدَّثَنِي تَبَسَّـمَا

١٢- «عَزِيـزُ» مَـروِيْ اثنَـين أوْ ثَلاثـهْ
«مَشْـهورُ» مَـرْوِيْ فَـوْقَ مـا ثَلاثـهْ

١٣- «مَعَنْعَنٌ» كَعَنْ سَعيدٍ عَنْ كَرَمْ
«وَمُبهَمٌ» مَا فيهِ رَاوٍ لَم يُسَمْ

١٤- وكُلُّ مَا قَلَّت رِجَالُهُ «عَلا»
وضِدُّهُ ذَاكَ الذِي قَدْ «نَزَلا»

١٥- ومَا أَضَفْتَهُ إلىٰ الأصْحَابِ مِن
قَوْلٍ وفعْلٍ فهْوَ «مَوْقُوفٌ» زُكِنْ

١٦- «وَمُرْسَلٌ» مِنهُ الصَّحَابيُّ سَقَطْ
وقُلْ «غَرِيبٌ» مَا رَوَىٰ رَاوٍ فَقَطْ

١٧- وكُلُّ مَا لَم يَتَّصِلْ بِحَال
إسْنَادُهُ «مُنْقَطِعُ» الأوْصَالِ

١٨- «والمُعْضَلُ» السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَان
ومَا أتَىٰ «مُدَلَّسَا» نَوعَانِ

١٩- الأوَّل الإسْقاطُ للشَّيخِ وأنْ
يَنْقُلَ ممَنْ فَوْقَهُ بعَنْ وأنْ

٢٠- والثَّـــانِ لا يُسْـــقِطُهُ لكـــنْ يَصِـــفْ
أوْصَـــافَهُ بمـــا بـــهِ لا يَنْعـــرِفْ

٢١- ومَـــا يَخـــالِفُ ثِقَـــةٌ فيـــهِ المـــلا
فـ«الشَّـــاذُّ» و«المَقْلـــوبُ» قِسْـــمَانِ تَـــلا

٢٢- إبْـــدَالُ راوٍ مـــا بِـــرَاوٍ قِسْـــمُ
وقَلْـــبُ إسْـــنَادٍ لمـــتنٍ قِســـمُ

٢٣- وَ«الفَـــرْدُ» مـــا قَيَّدْتَـــهُ بثِقَـــةِ
أوْ جَمْـــعٍ اوْ قَصِـــر علـــىٰ روايـــةِ

٢٤- ومَـــا بعِلَّـــةٍ غُمُـــوضٍ أوْ خَفَـــا
«مُعَلَّـــلٌ» عِنْـــدَهُمُ قَـــدْ عُرِفَـــا

٢٥- وذُو اخْـــتِلافِ ســـنَدٍ أو مَـــتْنِ
«مُضْـــطربٌ» عِنْـــدَ أهيْـــلِ الفَـــنِّ

٢٦- وَ«المُدْرَجاتُ» في الحديثِ ما أتَتْ
مِـــنْ بَعْـــضِ ألفـــاظِ الـــرُّوَاةِ اتَّصَـــلَتْ

٢٧- ومَـا رَوىٰ كـلُّ قَـرِينٍ عـنْ أخـهْ
«مُـدَبَّجٌ» فَاعْرِفْـهُ حَقًّـا وانْتَخـهْ

٢٨- مُتَّفِـقٌ لَفْظًـا وخطًّـا «مُتَّفِـقْ»
وضِـدُّهُ فيمـا ذَكَرْنَـا «المُفْتـرِقْ»

٢٩- «مُؤْتَلِـفٌ» مُتَّفِـقُ الخـطِّ فَقَـطْ
وضِـدُّهُ «مُختَلِـفٌ» فَـاخْشَ الغَلَـطْ

٣٠- «والمُنْكَـرُ» الفَـردُ بـهِ رَاوٍ غَـدَا
تَعْدِيلُـهُ لا يْحمِـلُ التَّفَـرُّدَا

٣١- «مَترُوكُـهُ» مَـا وَاحِـدٌ بـهِ انفَـردْ
وأجمعُـوا لضَـعْفِه فَهُـوَ كـرَدّ

٣٢- والكـذِبُ المُخْتَلَـقُ المصـنُوعُ
علَـىٰ النَّبـيِّ فـذَلِكَ «الموْضـوعُ»

٣٣- وقَـدْ أتَـتْ كـالجَوْهَرِ المكْنُـونِ
سَـمَّيْتُهَا: مَنْظُومَـةَ البَيْقُـونِي

٣٤- فَـــوْقَ الثَّلاثـــينَ بـــأرْبَعٍ أتَـــت

أقْســـــامُهَا ثـــــمَّ بخيـــــرٍ خُتِمـــــتْ

ثالثًا:
الشرحُ المختصرُ على المنظومةِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الباءُ: للاستعانةِ.

الاسم: لفظٌ جعلَ علامةً علىٰ مسمًّىٰ يعرفُ به ويتميَّزُ عَنْ غيرِه.

اللهِ: علمٌ علىٰ الباري جلَّ وعلا المألوهِ المعبودِ الغنيِّ عَنِ التعريفِ.

الرحمنِ: اسمٌ وصفةٌ للهِ، ومعناه: صاحبُ الرحمةِ الواسعةِ العظيمةِ.

الرحيمِ: اسمٌ وصفةٌ للهِ، ومعناه: صاحبُ الرحمةِ الدائمةِ الواصلةِ للمرحومينَ.

ومعنىٰ البسملةِ: أي أبتدئُ عملِي متبركًا ومستعينًا باللهِ.

١- أبـــدأُ بالحمـــدِ مُصَـــلِّيًا علـــىٰ
مُحمَّـــــدٍ خَيـــــرِ نبـــــيٍّ أُرســـــلا

الحمدُ: هو وصفُ المحمود بالكمالِ محبةً وتعظيمًا.

الصلاةُ علىٰ النبيِّ ﷺ: إذا وقعَتِ الصلاةُ مِنَ البشرِ فهِيَ طلبُ الثناءِ عليه مِنَ اللهِ تعالىٰ، أما إذا وقعَتْ مِنَ اللهِ تعالىٰ فمعناها: ثناءُ اللهِ تعالىٰ عليه في الملأِ الأعلىٰ، وهذا هو قولُ أبي العاليةِ، وهو الراجحُ.

خَيرِ نبيٍّ أُرسلا: أفضلِ الأنبياءِ والمرسلينَ جميعًا.

٢- وذي مـــن أقســـامِ الحـــديثِ عـــدَّهْ
وكـــــلُّ واحـــــدٍ أتـــــىٰ وحَـــــدَّه

وذي: اسمُ إشارةٍ.

أقسامِ الحديثِ: المرادُ هنا علمُ الدرايةِ لا الروايةِ.

عدَّهْ: أي عددٌ ليس بكثيرٍ.

وكلُّ واحدٍ أتىٰ وحَدَّه: أي أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْ هذه الأقسامِ جاءَ به وحدَه ومعرفًا.

٣- أَوَّلُهـا الصَّـحيحُ وهـوَ مـا اتَّصَـل
إسـنَادُهُ ولَـم يُشـذَّ أو يُعَـلّ

أوَّلُها: أي مِنْ هذه الأقسامِ.

الصحيحُ: أي لذاتِه، وهو ما توافرَتْ فيه شروطُ الصحةِ، وهي:

١- اتصالُ السندِ «بلا انقطاعٍ».

٢- عدالةُ الراوي «بعيدٌ عن الفسقِ والكذبِ».

٣- الضبطُ التامُّ للراوي «بعيدٌ عن الغفلةِ وكثرةِ النسيانِ».

٤- السلامةُ من الشذوذِ «الذي يستحيلُ الجمعُ معَه، والشذوذُ جزءٌ مِنَ العلَّةِ، ولكنْ جاءَ التكرارُ لتأكيدِ الأهميةِ عليه».

٥- السلامةُ مِنَ العلَّةِ «القادحةِ».

والفرقُ بينَ الصحيحِ لذاتِه والصحيحِ لغيرِه؛ هو:

الصحيحُ لذاتِه: هو الذي بلغَ درجةَ الصحَّةِ بنفسِه دونَ أنْ يحتاجَ إلىٰ مَا يقوِّيه.

أما **الصحيحُ لغيرِه:** فهو الحديثُ الحسنُ لذاتِه إذا رُوي من طريقٍ آخرَ مثلِه أو أقوىٰ منه، فسمِّيَ صحيحًا لغيرِه؛ لأنَّ الصحَّةَ لم تأتِ مِنْ ذاتِ السندِ وإنما جاءَتْ مِنَ انضمامِ غيرِه له، «وحكمُه

كالصحيحِ لذاتِه».

٤- يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضابِطٌ عَن مثلِهِ
مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ ونَقْلِهِ

يَرْوِيهِ عَدْلٌ: يعني أنَّه لابدَّ أنْ يكونَ الراوي عدلًا.

والعدلُ: وصفٌ في الشخصِ يقتضي الاستقامةَ في الدينِ، والمروءةَ. «عكسُه الفاسقُ».

المروءةُ: هي اجتنابُ ما يُذمُّ بالعرفِ، وهي تختلفُ باختلافِ الزمانِ والمكانِ، «وعكسُها خوارمُ المروءةِ».

ضابِطٌ: هو الذي يحفظُ ما روىٰ تحمُّلًا وأداءً، «وضدُّه الغفلةُ عندَ التحميلِ وكثرةُ النسيانِ عندَ الأداءِ».

تحمُّلًا: أنْ يكونَ نبيهًا يقظًا عندَ تحديثِ الشيخِ للحديثِ، فلا تكادُ تخرجُ كلمةٌ مِنْ فمِ الشيخِ إلَّا وقد ضبطَها وحفظَها أو كتبَها.

الأداءُ: فأنْ يكونَ قليلَ النسيانِ، بحيثَ أنَّه إذا أرادَ أنْ يحدثَ بما سمعَه من الشيخِ أداه كما سمعَه تمامًا.

تنبيهٌ: الصحابةُ رضي الله عنهم كلُّهم عدولٌ.

الضبطُ ينقسمُ إلى قسمين:

ضبطُ الصدرِ: وهو أنْ يحفظَ الراوي ما سمعَه حفظًا يمكنُه مِنَ استحضارِه متىٰ شاءَ.

ضبطُ الكتابِ: وهو أنْ يكتبَ ما يسمعُه مِنَ الشيخِ ويصححُه عليه، ويصونُ كتابَه الذي كتبَ، منذُ سمعَ فيه وصححَه إلىٰ أنْ يؤدِّيَ منه.

والضبطُ نوعانِ:

ضبطٌ تامٌّ: وهو ضبطُ رجالِ الحديثِ الصحيحِ.

ضبطٌ خفيفٌ: وهو ضبطُ رجالِ الحديثِ الحسنِ.

عَن مثلِه: أيْ أنَّه لابدَّ أنْ يكونَ الراوي متصفًا بالعدالةِ والضبطِ، ويرويه عمَّنِ اتصفَ بالعدالةِ والضبطِ.

٥- والحَسَنُ المعروفُ طُرْقًا وغَدَتْ
رجَالُهُ لا كالصحيحِ اشتَهَرَتْ

الحسنُ: أيْ لذاتِه، هو ما رواه عدلٌ، خفيفُ الضبطِ، بسندٍ متصلٍ، وخلا مِنَ الشذوذِ، والعلةِ القادحةِ.

أما الحسنُ لغيرِه: فهو الضعيفُ إذا تعددَتْ طرقُه علىٰ وجهٍ

يجبرُ بعضُها بعضًا.

المعروفُ طُرْقًا: يعني: المعروفةُ طرقُه.

وغَدَتْ: أيْ صارَتْ.

رجَالُهُ لا كالصحيحِ اشْتَهَرَتْ: يعني أنَّ رجالَه أخفُّ مِنْ رجالِ الصحيحِ.

والحسنُ بأنواعِه يحتجُّ به كالصحيحِ.

٦- وكـلُّ مـا عَـنْ رُتَبـةِ الحسـنِ قَصُـرْ

فهْـوَ الضَّـعيفُ وهـوَ أقْسـامًا كُثُـرْ

الضَّعيفُ: ما لمْ تتوافرْ فيه شروطُ الصحَّةِ والحُسنِ.

وقدْ ذكرَ المؤلِّفُ الآنَ ثلاثةَ أقسامٍ مِنْ أقسامِ الحديثِ، وهي:

١- الصحيحُ. ٢- الحسنُ. ٣- الضعيفُ.

لكنَّ الواقعَ أنَّ الأقسامَ خمسةٌ علىٰ ما حرَّرَه ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وغيرُه:

١- الصحيحُ لذاتِه. ٢- الصحيحُ لغيرِه.

٣- الحسنُ لذاتِه. ٤- الحسنُ لغيرِه.

٥- الضعيفُ.

وجميعُ هذه الأقسامِ مقبولةٌ، وكلُّها حُجَّةٌ ما عدا الضعيفَ.

وجميعُ هذه الأقسامِ يجوزُ نقلُه للناسِ والتحديثُ به، ما عدا الضعيفَ؛ فلا يجوزُ نقلُه، أو التحدثُ به، إلَّا مبيِّنًا ضعفُه.

هل يجوزُ العملُ بالحديثِ الضعيفِ؟

فيه تفصيلٌ: إذا كانَ الحديثُ مختلفًا علىٰ ضعفِه عندَ كثيرٍ مِنَ العلماءِ فلا حرجَ مِنَ العملِ به بشرطِ أنْ يذكرَ مَنْ حسَّنَه.

وإذا كانَ الحديثُ مجمعًا علىٰ ضعفِه فالعملُ به فيه خلافٌ؛ فأكثرُ المحدثينَ قالوا بعدمِ الجوازِ، وبعضُ العلماءِ اشترطوا له شروطًا، منها:

١- أنْ يكونَ في الترغيبِ والترهيبِ، ولا يكونَ في العقائدِ والعباداتِ.

٢- أنْ يكونَ خفيفَ الضعفِ، ولا يكونَ شديدَ الضعفِ.

٣- أنْ يذكرَ أنَّه ضعيفٌ.

٤- أنْ لا يعتقدَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَه.

٥- أنْ يكونَ له أصلٌ في الكتابِ والسنةِ ولا يخالفَهما.

والأفضلُ والأولىٰ تركُ القولِ والعملِ به؛ لأنَّ الصحيحَ يغني، واللهُ أعلمُ.

وهوَ أقْسامًا كُثُرْ: أيْ أقسامُ الحديثِ الضعيفِ كثيرةٌ.

٧- ومـــا أُضـــيفَ للنَّبـــيِّ «المرفـــوعُ»
ومـــــا لتـــــابِعٍ هـــــو «المقطـــــوعُ»

الحديثُ باعتبارِ السندِ ينقسمُ إلىٰ ثلاثةِ أقسامٍ:

١- المرفوعُ.

٢- الموقوفُ، ولم يذكرْه الناظمُ هنا، وسيذكرُه فيما بعدُ.

٣- المقطوعُ.

وتختلفُ هذه الثلاثةُ باختلافِ منتهىٰ السندِ.

فالمرفوعُ: هو ما أضيفَ إلىٰ النبيِّ ﷺ مِنْ قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ.

الموقوفُ: هو ما أضيفَ إلىٰ الصحابيِّ.

المقطوعُ: هو ما أضيفَ إلىٰ مَنْ بعدَه «التابعيِّ وغيرِه».

والمقطوعُ غيرُ المنقطعِ كما سيأتي.

٨- والمُســـنَدُ المتَّصِـــلُ الإســـنادِ مِـــنْ
رَاويـــه حتـــىٰ المصـــطفىٰ ولـــم يَـــبِنْ

المسنَدُ: هو المتصلُ الإسنادِ، من راويه حتىٰ المصطفىٰ محمَّدٍ ﷺ.

تنبيهٌ: قدْ يُرادُ به (أيْ بالمسنَدِ) كلُّ كتابٍ جُمِعَتْ فيه مروياتُ كلِّ صحابيٍّ علىٰ حدةٍ؛ كـ«مسندِ الإمامِ أحمدَ».

ولم يَبِنْ: هذا تفسيرٌ للاتصالِ؛ يعني لم ينقطعْ.

الإسنادِ: فقالَ بعضُ المحدثينَ: الإسنادُ هو السندُ، وهو رجالُ الحديثِ؛ أيْ رواتُه.

٩- ومَـــا بِسَـــمعِ كُـــلِّ رَاوٍ يَتَّصِـــلْ
إســـنَادُهُ للمُصْـــطَفَىٰ فالمُتَّصِـــل

عرفَه المؤلفُ:

المُتَّصِلُ: هو الذي أخذَه كلُّ راوٍ عمَّنْ فوقَه سماعًا إلىٰ النبيِّ ﷺ.

وهو عندَ كثيرٍ مِنْ أهلِ العلمِ:

المُتَّصِلُ: هو ما اتصلَ إسنادُه بأنْ يرويَ كلُّ راوٍ عمَّنْ فوقَه، سواء كانَ مرفوعًا، أو موقوفًا، أو مقطوعًا، وسواء كانَتِ الصيغةُ هي السماعَ، أو غيرَ السماعِ.

حكمُه: يقبلُ إذا استوفىٰ شروطَ القبولِ.

١٠- مُسَلْسَـلٌ قُـلْ مـا عَلـىٰ وَصـفٍ أَتَـىٰ
مثـــلُ: أمـــا واللهِ أنبَـــأني الفَتـــىٰ

المُسَلْسَلُ: هو الذي اتفقَ فيه الرواةُ، فنقلوه بصيغةٍ معينةٍ، أو حالٍ معينةٍ أو وصفٍ معينٍ.

مثلُ: أما واللهِ أنبَأني الفَتىٰ: أيْ أنَّهم اتفقوا علىٰ أنْ يقولَ كلُّ واحدٍ منهم: أما واللهِ أنبَأني الفَتىٰ، إلىٰ نهايةِ السندِ والمتنِ.

١١- كـــذاكَ قـــدْ حدَّثَنيـــه قائمـــا
أو بعـــــدَ أن حـــــدَّثَنِي تَبَسَّـــــمَا

شرحُ البيتِ: يعني أنَّ من صورِ المسلسلِ؛ أنْ يقولَ الراوي: حدثَني فلانٌ قائمًا، قالَ: حدثَني فلانٌ قائمًا، قالَ: حدَّثَني فلانٌ قائمًا، وهكذا إلىٰ نهايةِ السندِ.

ومِنْ صورِه أنْ يقولَ: بعدَ أنْ حدَّثَنِي تَبَسَّمَا، ويستمرُ ذلك في جميعِ السندِ، ثم اتفقَ الرواةُ علىٰ مثلِ ذلك؛ فإنَّه يكونُ مسلسلًا.

فوائدُ التسلسلِ:

١- اتصالُ السماعِ وعدمُ التدليسِ.

٢- اشتمالُه علىٰ مزيدٍ مِنَ الضبطِ (لأنَّهم ضبطوا حتىٰ حال الراوي حينَ روىٰ الحديثَ).

٣- الاقتداءُ بالنبيِّ ﷺ.

حكمُه: يقبلُ إذا استوفى شروطَ القبولِ.

١٢- عَزِيــزٌ مَــرْوِي اثنــينِ أو ثلاثــةْ
مشــهورٌ مــرْوِي فــوقَ مــا ثلاثــةْ

العَزِيزُ: ما رواه اثنانِ عَنِ اثنينِ أو ثلاثةٌ عنْ ثلاثةٍ إلىٰ أنْ يصلَ إلىٰ منتهىٰ السندِ.

هذا رأيُ المؤلِّفِ، ولكنْ عندَ بعضِ العلماءِ: اثنان فقط عن اثنان، وهكذا.

حكمُ العزيزِ: قدْ يكونُ صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا.

المشهورُ: هو ما رواه أربعةٌ فصاعدًا ولم يبلغ حدَّ التواترِ.

هذا رأيُ المؤلفِ، ولكنْ عندَ بعضِ العلماءِ: ما رواه ثلاثةٌ فصاعدًا ولمْ يبلغْ حدَّ التواترِ.

حكمُ المشهورِ: قدْ يكونُ صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا.

١٣- معــنعنٌ كعــنْ ســعيدٍ عــن كَــرَمْ
ومــبهمٌ مــا فيــه راوٍ لــم يُسَــمْ

المعنعن: مأخوذٌ من كلمةِ «عنْ»، وهو ما أُديَ بصيغةِ «عنْ».

واقتصرَ المؤلفُ علىٰ التعريفِ بالمثالِ؛ لأنَّ التعريفَ بالمثالِ

جائزٌ؛ إذْ إنَّ المقصودَ بالتعريفِ هو إيضاحُ المعرَّفِ.

وهناكَ نوعٌ آخرُ مثلُه، وهو المؤنَنُ؛ وهو ما رويَ بلفظِ «أن»، مثلُ أنْ يقولَ: حدثَني فلانٌ أنَّ فلانًا قالَ: أنَّ فلانًا قالَ... إلخ.

وحكمُ المعنعنِ والمؤنَنِ: هو الاتصالُ، إلا ممَّنْ عُرفَ بالتدليسِ، فإنَّه لا يُحكمُ باتصالِه إلَّا بعدَ أن يُصرحَ بالسماعِ في موضعٍ آخرَ.

والمبهمُ: هو الحديثُ الذي في متنِه أو في سندِه شخصٌ لم يُسمَّ «مجهولٌ».

وحكمُ المبهمِ: أنَّ حديثَه لا يُقبلُ، حتىٰ يُعلمَ مَنْ هو هذا المبهمُ، وذلكَ لجهالتِنا بحالِ هذا المبهمِ، وأما إذا كانَ الإبْهامُ في المتنِ أو في الصحابيِّ فإنَّه لا يكونُ سببًا في ضعفِ الحديثِ وردِّه؛ فإنَّ إبهامَه لا يضرُّ؛ لأنَّ الصحابةَ كلَّهم عدولٌ ثقاتٌ بشهادةِ اللهِ تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

١٤- وكُلُّ ما قَلَّتْ رجَالُهُ «عَلا»

وضِدُّه ذاكَ الذي قَدْ «نَزَلا»

الحديثُ العالي: هو ما كانَ فيه عددُ الرجالِ أقلَّ أو أقوىٰ من جهةِ الحفظِ والعدالةِ.

الحديثُ النازلُ: هو ما كانَ فيه عددُ الرجالِ أكثرَ أو أضعفَ من جهةِ الحفظِ والعدالةِ.

وعلوُّ الإسنادِ ونزولُه من وصفِ الإسنادِ.

١٥- وما أضَفتهُ إلىٰ الأصحابِ مِنْ
قولٍ وفعلٍ فهو موقوفٌ زُكِنْ

المرادُ بالأصحابِ هنا: أصحابُ النبيِّ ﷺ.

والصحابيُّ: هو مَنِ اجتمعَ بالنبيِّ ﷺ مؤمنًا به، وماتَ علىٰ ذلك، حتىٰ ولو كانَ الاجتماعُ لحظةً، وهذا مِنْ خصائصِ النبيِّ ﷺ أنْ يكونَ صاحبُه مَنِ اجتمعَ به ولو لحظةً.

الموقوفُ: ما أضيفَ إلىٰ الصحابيِّ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ.

حكمُ الموقوفُ: الموقوفُ قدْ يكونُ صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا، وأما حجيته ففيه خلافٌ عندَ أهلِ العلمِ.

يُستثنىٰ من ذلك ما ثبت له حكمُ الرفعِ، من قولِ الصحابيِّ أو فعلِه؛ فإنَّه يكونُ مرفوعًا حُكمًا، ولو كانَ مِنْ فعلِ الصحابيِّ؛

كقولِ الصحابيِّ: السنَّةُ هكذا، وكذلك لو تحدثَ الصحابيُّ عَنْ أمرٍ مِنْ أمورِ المستقبلِ، أو أمورِ الغيبِ؛ فإنَّه يُحكمُ له بالرفعِ؛ لأنَّ أمورَ الغيبِ ليس للرأيِ فيها مجالٌ.

زُكِنْ: يعني عُلِمَ.

١٦- ومُرْسَلٌ منْهُ الصحَابيُّ سَقَطْ
وقُلْ غَريبٌ ما رَوىٰ راوٍ فَقَطْ

المرسلُ: عرَّفَه المؤلفُ بما سقطَ منه الصحابيُّ، وعرَّفَه بعضُ العلماءِ بأنَّه ما رفعَه التابعيُّ أو الصحابيُّ الذي لم يسمعْ من النبيِّ ﷺ، وهذا التعريفُ أدقُّ.

حكمُه: المرسلُ مِنْ أقسامِ الضعيفِ، «يستثنىٰ إرسالَ الصحابةِ لأنَّهم عدولٌ».

الغريبُ: هو ما رواه راوٍ واحدٌ فقطْ، حتَّىٰ ولَوْ كانَ الصحابيَّ فهو غريبٌ.

حكمُ الغريبِ: قدْ يكونُ صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا.

١٧- وكُلُّ ما لَمْ يتصلْ بحالِ
إسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأوصَالِ

المنقطعُ: هو ما سقطَ من إسنادِه واحدٌ أو أكثرُ غيرُ متواليين مِنْ خلالِ إسنادِه لا في الطرفينِ.

حكمُ المنقطعِ: ضعيف ضعفًا شديدًا.

١٨- والمُعْضَلُ الساقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ

وما أتَىٰ مُدلّسًا نوعانِ

والمُعْضَلُ: الحديثُ الذي سقطَ منه اثنانِ فصاعدًا مِنْ أيِّ موضعٍ علىٰ التوالي لا علىٰ التفريقِ.

حكمُه: ضعيفٌ جدًّا.

التدليسُ: هو إسقاطُ الراوي شيخَه سواء بطريقةٍ مباشرةٍ أو غيرِ مباشرةٍ.

وما أتىٰ مدلسًا نوعانِ: أيْ علىٰ تقسيمِ المؤلِّفِ فهو قسمانِ، ولكنَّ بعضَ العلماءِ يقسِّمُه إلىٰ ثلاثةِ أقسامٍ.

١٩- الأولُ الإسقاطُ للشيخِ وأنْ

ينقلَ عمَّنْ فوقَه بعنَ وأن

الأولُ تدليسُ التسويةِ: بأنْ يسقطَ الراوي شيخَه، ويرويَ عمَّنْ فوقَه بصيغةٍ ظاهرُها الاتصالُ.

٢٠- والثـــاني لا يســـقطُه لكـــن يصـــف
أوصـــــافَه بمـــــا بـــــه لا ينعـــــرف

الثاني تدليسُ الشيوخِ: وهو ألَّا يُسقطَ الشيخُ ولكنْ يصفُه بأوصافٍ لا يعرفُ بها.

مثلُ أنْ يسمِّيَ أحدَ شيوخِه باسمٍ غيرِ اسمِه، أو بلقبٍ غيرِ لقبِه، وهو لا يمكنُ أن يُعرفَ إلَّا بذلك الذي لم يسمِّه به، أو يصفَهُ بصفةٍ عامَّةٍ.

حكمُ الحديثِ المدلسِ: وهذا النوعُ كسابقِه غيرُ مقبولٍ إلَّا إذا وصفَ مَنْ دلَّسَه بما يعرفُ به، فينظرُ في حالِه.

٢١- ومَـــا يَخـــالفْ ثقَـــةٌ فيـــه المـــلأ
فالشـــاذُّ والمَقْلُـــوبُ قسْـــمَانِ تَـــلا

الشاذُّ: هو ما خالفَ فيه الثقةُ مَنْ هو أرجحُ منه عددًا، أو عدالةً، أو ضبطًا، معَ عدمِ إمكانِ الجمعِ بينَ الحديثينِ.

ويدخلُ في الشاذِّ: الحديثُ الذي يخالفُ المعلومَ مِنَ الدينِ بالضرورةِ.

وعكسُه المحفوظُ: وهو ما رواه الأرجحُ مخالفًا لثقةٍ دونَه.

والمعروفُ: هو ما رواه الثقةُ مخالفًا للضعيفِ.

وحكمُه: لا يصحُّ عندَ المحدثينَ.

المقلوبُ: ما بُدِّلَ فيه شيءٌ بآخرَ.

٢٢- إِبْـــدالُ رَاوٍ مَـــا بِـــرَاوٍ قسْـــمُ

وقَلْـــبُ إِســـنَادٍ لمـــتنٍ قِسْـــمُ

والمقلوبُ ينقسمُ إلىٰ قسمينِ:

القسمُ الأولُ: وهو ما ذكرَه المؤلِّفُ بقولِه: «**إبدالُ راوٍ ما براوٍ قسمُ**»، وهو ما يُسمَّىٰ بقلبِ الإسنادِ.

مثلًا: إذا قالَ: حدثَني يوسفُ عن يعقوبَ، فيقلبُ الإسنادَ ويقولُ: حدَّثَني يعقوبُ عن يوسفَ، وهذا أكثرُ ما يقعُ خطأً إما لنسيانٍ أو غيرِه؛ لأنَّه لا توجدُ فائدةٌ في تعمُّدِ ذلكَ.

القسمُ الثاني: وهو ما ذكرَه المؤلفُ بقوله: «وقلبُ إسنادٍ لمتنٍ قسمُ»، ويعني أنْ يُقلبَ إسنادَ المتنِ لمتنٍ آخرَ.

مثالُه: رجلٌ روىٰ حديثًا مِنْ طريقِ زيدٍ، عن عمرٍو، عن خالدٍ، وحديثًا آخرَ مِنْ طريقِ بكرٍ، عن سعدٍ، عن حاتمٍ، فجعلَ الإسنادَ الثانِيَ للحديثِ الأولِ، وجعلَ الإسنادَ الأوَّلَ للحديثِ

الثاني، فهذا يُسمَّىٰ قلبَ إسنادِ المتنِ، والغالبُ أنَّه يقعُ عمدًا للاختبار؛ أيْ لأجلِ أنْ يُختبرَ المحدِّثُ.

وهناك قسمٌ آخرُ وهو قلبُ المتنِ: وهذا الذي يعتني به الفقهاءُ، وأما قلبُ الإسنادِ فيعتني به المحدثونَ.

٢٣- والفَـــردُ مـــا قَيَّدْتَـــهُ بثقَـــة

أوْ جمـــعٍ أوْ قَصـــر عَلَـــىٰ رِوَايَـــةِ

الفرد: هو أنْ ينفردَ الراوي بالحديثِ؛ يعني أنْ يرويَ الحديثَ رجلٌ فردٌ.

وهو الفردُ، وذكرَ الناظمُ له ثلاثةَ أنواعٍ:

١- ما قُيدَ بثقةٍ، «أيْ ما انفردَ به ثقةٌ، ولم يروِه غيرُه، لكنَّه لا يخالفُ غيرَه ويسمَّىٰ أيضًا غريبًا».

٢- ما قُيدَ بجمعٍ، «ومرادُه بالجمعِ أهلُ البلدِ، أو أهلَ القريةِ، أو القبيلةُ أو ما أشبهَ ذلكَ».

٣- ما قُيدَ بروايةٍ، «هي أنْ يقالَ مثلًا: لم يروِ هذا الحديثَ بهذا المعنىٰ إلَّا فلانٌ».

حكمُ الحديثِ الغريبِ: قدْ يكونُ صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا.

٢٤- ومَـــا بِعِلَّـــةٍ غُمـــوضٍ أوْ خَفَـــا
مُعَلَّـــلٌ عِنْـــدَهُمُ قَـــدْ عُرِفَـــا

المعلُّ: هو الحديثُ الذي يكونُ ظاهرُه الصحَّةُ، ولكنَّه بعدَ البحثِ عنه يتبيَّنُ أنَّ فيه علةً قادحةً، لكنَّها خفيةٌ.

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا القسمُ مِنْ أغمضِ أنواعِ الحديثِ؛ لأنَّه لا يطَّلعُ عليه إلا أهلُ العلمِ النقادُ الذين يبحثونَ الأحاديثَ بأسانيدِها ومتونِها.

حكمُ الحديثِ المعلِّ: واضحٌ من اسمِه!

٢٥- وذُو اخْـــتلافِ سَـــنَدٍ أو مَـــتْنِ
مُضـــطَرِبٌ عِنْـــدَ أُهَيْـــلِ الفَـــنِّ

المُضطَرِبُ: ما اختلفَتِ الروايةُ في متنِه أو في سندِه أو في كليهما معَ تساوي الروايتينِ، وتعذرِ الجمعِ بينَهما.

عِنْدَ أُهَيْلِ الفَنِّ: يقصدُ عندَ أهلِ الفنِّ - أيِ الصنفِ -، المؤلفُ اضطرَّه النظمُ إلىٰ التصغيرِ.

حكمُ المضطربِ: الاضطرابُ يوجبُ ضعفَ الحديثِ؛ لإشعارِه بأنَّه لم يُضبَطْ.

٢٦- والمُـدْرَجَاتُ في الحـديثِ مـا أتَـتْ
مِـــن بعـــضِ ألفـــاظِ الـــرُّوَاةِ اتَّصـــلَتْ

المدرجُ: هو ما أدخلَه أحدُ الرواةِ في الحديثِ بدونِ بيانٍ.

حكمُ الإدراجِ: لا يجوزُ تعمُّدُ شيءٍ مِنَ الإدراجِ، وتعمدُه حرامٌ بإجماعِ أهلِ الفقهِ والحديثِ. قال السمعانِيُّ: مَنْ تعمَّدَ الإدراجَ فهو ساقطُ العدالةِ، وممَّنْ يُحَرِّفُ الكلمَ عن مواضعِه، وهو يلحقُ بالكذابينَ.

٢٧- ومَـا رَوَىٰ كُـلُّ قَـرينٍ عَـنْ أخِـهْ
مُـــدَبَّجٌ فاعرِفْـــهُ حقًّـــا وانتَخِـــهْ

القرينُ: هو المصاحبُ لمَنْ روىٰ عنْه، الموافِقُ له في السنِ، أو في الأخذِ عن الشيخِ.

وروايةُ المدبجِ: هو أنْ يرويَ كلُّ قرينٍ عن قرينِه، إما حديثًا واحدًا، أو أكثرَ من حديثٍ.

والفرقُ بينَهما: أنَّ المدبَّجَ يُحدِّثُ كلُّ منهما عن الآخرِ، أما الأقرانُ فأحدُهما يحدثُ عن الآخرِ فقطْ بدونِ أنْ يحدثَ عنه صاحبُه.

٢٨- مُتفـــقٌ لَفْظًـــا وخَطًّـــا مُتَّفِـــقْ
وضِـــدُّهُ فيمـــا ذَكَرْنَـــا المُفْتَـــرِقْ

المتفقُ والمفترقُ: وهما في الحقيقةِ قسمٌ واحدٌ، خلافًا لما يظهرُ من كلامِ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ.

وتعريفُه: وهو ما إذا وجدْنا اسمينِ متفقينِ لفظًا وخطًّا، لكنَّهما مفترقانِ ذاتًا؛ أيْ أنَّ الاسمَ واحدٌ والمسمَّىٰ اثنانِ فأكثرُ.

فمثلًا: كلمةُ (عباس) اسمٌ لرجلٍ مقبولِ الروايةِ، وهو اسمٌ لرجلٍ آخرَ غيرِ مقبولِ الروايةِ، فهذا يسمَّىٰ المتفقَ والمفترقَ.

ووجهُ التسميةِ ظاهرٌ، وهو الاتفاقُ بحسبِ اللفظِ والخطِّ، والافتراقُ بحسبِ المسمَّىٰ.

حكمُه: المتفقُ والمفترقُ يتعلَّقُ بالرواةِ لا بالمتونِ، وإذا كانَ يتعلقُ بالرواةِ فإنَّه يُنظرُ إذا كانَ هذا المتفقُ والمفترقُ كلٌّ منهما ثقةٌ، فإنَّه لا يضرُ، وإذا كانَ أحدُهما ثقةً والآخرُ ضعيفًا فإنَّه حينَئذٍ محلُ توقُّفٍ، ولا يحكمُ بصحةِ الحديثِ، ولا ضعفِه حتىٰ يتبيَّنَ الافتراقُ والاتفاقُ.

٢٩- مُؤتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخطِّ فَقَطْ
وضِدُّهُ مختَلِفٌ فاخْشَ الغَلَطْ

المؤتلفُ والمختلفُ: والمؤتلفُ والمختلفُ هو الذي اتفقَ خطًّا ولكنَّه اختلفَ لفظًا؛ مثلُ: عباسٍ وعياشٍ، وخياطٍ وحباطٍ، وما أشبهَ ذلكَ.

وسُمِّيَ مؤتلفًا لائتلافه خطًّا، وسُمي مختلفًا لاختلافه نطقًا، وهو أيضًا في نفسِ الوقتِ مفترقٌ لاختلافِه عينًا وذاتًا.

٣٠- والمُنكَرُ الفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا
تَعدِيلُهُ لا يحمِلُ التَّفَرُّدَا

المنكرُ: هو ما انفردَ به واحدٌ، لا يحتملُ قبولُه إذا تفرَّدَ. وهذا ما ذهبَ إليه الناظمُ.

وقد اختلفَ المحدثونَ في تعريفِه؛ فقيلَ: إنَّ المنكرَ هو ما رواه الضعيفُ مخالفًا للثقةِ.

حكمُه: لا يصحُّ.

٣١- مَتْرُوكُهُ ما وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ
وأجمعُوا لضَعْفِهِ فهْوَ كَرَدّ

المتروكُ: هو ما انفردَ به واحدٌ، أجمعوا - يعني المحدثين - علىٰ ضعفِه.

فهْوَ كَرَدّ: أيْ مردودٌ لا يقبلُ.

٣٢- والكـــذبُ المُخْتَلَـــقُ المصـــنُوعُ
علـــىٰ النبـــيِّ فـــذلكَ الموضـــوعُ

الموضوعُ: الذي اصطنعَه بعضُ الناسِ، ونسبَه إلىٰ النبيِّ ﷺ، فإنَّنا نسمِّيه موضوعًا.

ومثلُه الباطلُ: قيلَ: هو الحديثُ المكذوبُ، وقيلَ: هو الذي تعدَّدَتْ فيه آفاتٌ كثيرةٌ.

ومثلُه المطروحُ: وهو الذي أقلُّ من المكذوبِ وأكبَرُ مِنَ الضعيفِ.

ومثلُه ما لا أصلَ له: الذي لا يوجدُ له أصلٌ في أيِّ كتابِ حديثٍ ولَوْ كانَ علىٰ سبيلِ الضعفِ.

وحكمُها: هذه أشدُّ أنواعِ الضعفِ، يجبُ أن ننبِّهَ الناسَ ونحذرَهم مِنْ هذه الأحاديثِ المكذوبةِ؛ دفاعًا عن سنةِ الرسولِ ﷺ.

٣٣- وقَــدْ أتَــتْ كــالجوهَرِ المَكْنُــونِ
سَــــمَّيتُها منظُومـــــةَ البَيقُـــــونِي

وقَدْ أتَتْ: الضميرُ يعودُ علىٰ هذه المنظومةِ.

كالجَوهَرِ المَكْنُونِ: أيْ مثلَ الجوهرِ المحفوظِ، فالكافُ للتشبيهِ.

سَمَّيتُها منظُومةَ البَيقُونِي: نسبَها إليه رَحِمَهُ اللهُ؛ لأنَّه هو الذي نظمَها.

٣٤- فــوقَ الثلاثــين بــأربعٍ أتَــتْ
أبياتُهــا ثــمَّ بخيــرٍ خُتِمَــتْ

شرحُ آخرِ بيتٍ: يعني أنَّ أبياتَ هذه المنظومةِ جاءَتْ فوقَ الثلاثين بأربعٍ، ثُمَّ خُتمَتْ بخيرٍ - اللهمَّ أحسنْ ختامَنا -.

تمَّ الانتهاءُ مِنَ الشرحِ المختصرِ، رحمَ اللهُ الناظمَ وغفرَ له ورحمَ اللهُ شراحَ البيقونيةِ، ورحمَ اللهُ العبدَ الفقيرَ وتجاوزَ عنه.

نسألُكم الدعاءَ، والسلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاتُه.

الفهرس

المقدمة ٣
أولاً: مدخلٌ مهمٌّ ٤
البيقونيةُ ٤
الكتبُ التي شرحَتْها ٤
علمُ مصطلحِ الحديثِ ٥
أهمِّيَّةُ علمِ مصطلحِ الحديثِ ٥
مكوناتُ الحديثِ ٥
أقسامُ الحديثِ المرفوعِ ٥
العملُ بالحديثِ الآحادِ ٦
الفرقُ بينَ الحديثِ والأثرِ والخبرِ والحديثِ القدسيِّ ٦
تنبيهٌ ٦
شروطُ صحَّةِ الحديثِ عندَ المحدِّثينَ ٧
شروطُ صحةِ الحديثِ عندَ الفقهاءِ ٨

شروطُ صحَّةِ الحديثِ عندَ أهلِ الأهواءِ والبدعِ ٨
سببُ اختلافِ بعضِ المحدثينَ في تصحيحِ وتضعيفِ الحديثِ . ٩
عددُ الأحاديثِ الصحيحةِ في كتبِ السنةِ كالبخاريِّ ومسلم وغيرهما ١٠
أشهرُ كتبِ الحديثِ ١١
الكتبُ المعاصرةُ التي حاولَتْ جمعَ الأحاديثِ الصحيحةِ بطريقةٍ مختصرةٍ ١١
مراتبُ الأحاديثِ مِنْ حيثُ الأصحُّ ١٢
الجديدُ الذي يضيفُه المحدثونَ المتأخرونَ «المعاصرونَ» ١٣
ثانيًا: متنُ المنظومةِ البيقونيةِ ١٥
ثالثا: الشرحُ المختصرُ علىٰ المنظومةِ ٢١
الصحيح ٢٣
الصحيح لذاته ٢٣
الصحيح لغيره ٢٣
الضبط ينقسم إلىٰ قسمين ٢٥
الحسن ٢٥
الضعيف ٢٦

هل يجوز العمل بالحديث الضعيف؟..... ٢٧
المرفوع..... ٢٨
الموقوف..... ٢٨
المقطوع ٢٨
المسند..... ٢٨
المتصل ٢٩
المسلسل..... ٣٠
فوائد التسلسل ٣٠
العزيز ٣١
المشهور ٣١
المعنعن ٣١
المبهم ٣٢
الحديث العالي..... ٣٣
الحديث النازل..... ٣٣
الموقوف..... ٣٣
حكم الموقوف..... ٣٣
المرسل ٣٤

الغريب..... ٣٤
المنقطع..... ٣٥
حكم المنقطع..... ٣٥
المعضل..... ٣٥
الشاذ..... ٣٦
المقلوب..... ٣٧
حكم الحديث الغريب..... ٣٨
المعل..... ٣٩
المضطرب..... ٣٩
حكم المضطرب..... ٣٩
المدرج..... ٤٠
المتفق والمفترق..... ٤١
المؤتلف والمختلف..... ٤٢
المنكر..... ٤٢
المتروك..... ٤٣
الموضوعُ..... ٤٣

المنظومة البيقونية في علم مصطلح الحديث

كتب الله لها القبول والانتشار، لذلك أقبل

عليها العلماء بالشرح والطلاب بالمذاكرة

ولأجل أنَّها كتبت بطريقة مختصرة فكانَ

الأفضل والأولى أنْ يكونَ هذا الشرح

والتعليق عليها مختصرًا.

كريم إمام